في طاولة (المدى) المستديرة

وزير النفط السابق:ضرورة توظيف إيرادات النفط لتنمية موارد البلاد الاقتصادية

ضيفت "مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون" يوم الاربعاء الماضي وعلى قاعة فندق بابل وضمن طاولتها المستديرة التي تعنى بالشأن الاقتصادي ، وزير النفط السابق "الدكتور ابراهيم بحر العلوم" ، وحضر التضييف عدد من الخبراء والاكاديميين والمعنيين بالشأن الاقتصادي والنفطي ، تحدث فيها عن شركة النفط الوطنية وتوجهات الصناعة التحويلية

بغداد / شاكر الميام

، وفي بداية حديثه قال: يسعدني اولاً ان احيي "مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون"، على موائدها المستديرة وليس غريباً عليها ان يكون لها باع في الثقافة والاعلام ولكن الجميل فيها ان تكون لها مبادرات مهمة في الشأن الاقتصادي فتلك ميزة تحتفظ بها وما هذه الموائد المستديرة إلا عرض وانضاج للافكار التي نعيشها ونحن في المرحلة الانتقالية في عراقنا الجديد، وقال: بعد خمس سنوات من التغيير هناك الكثير من المهمات ما تزال معلقة، وعلى سياسيينا واقتصاديينا ومثقفينا وبرغم ان المهمة صعبة، إلا ان تجاربنا في الاعوام الماضية تدلل بوضوح على ان هناك بعض التقدم وان كان بطيئاً، واضاف: ان النفط يمثل الشريان الاساسي والعمود الفقري لموازنة الدولة، ففي عام ٢٠٠٨ مثلت ايرادات النفط ٨٦٪، ولكن الشيء الذي يدفع بالامل نحو الامام، ان تكون الايرادات الضريبية لهذا العام قد نمت بشكل كبير عما كانت عليه في العام السابق بحدود ٢٠٠٪، نحن نطمح الى ان نوجه ايرادات النفط نحو التوظيف في تنمية موارد البلاد الاقتصادية الاخرى وان لا تظل ايرادات النفط هي المعول عليه الاساسي في تشغيل الموازنة. ومنذ الستينيات وحتى الآن نرى ان هناك منحنى تصاعدياً للاستفادة من الايرادات النفطية في تشغيل موازنة الدولة، وهذه بدأت بشكل تدريجي بـ ١٠٪ في الخمسينيات وما قبلها، ثم تصاعدت بـ ٣٠٪ و٤٠٪ حتى بلغت إلى نحو ٩٠٪ او أكثر.

ويضيف: هناك تشوهات كثيرة في الاقتصاد العراقي وهناك عدم تجانس في القطاعات الانتاجية، واخذت هذه القطاعات المساهمة في الناتج المحلي تتراجع، واطلق "بحر العلوم" مشروعاً يدعو إلى تملك العراقيين جزءاً من شركة النفط الوطنية يتضمن خمسة محاور وبواقع ١٤ فقرة. واشتملت المحاور، الاهداف والآليات ورأس المال والقيمة الاولية للسهم الواحد وكيفية تداول الاسهم، وتوزيع الارباح، على ان يساهم العراقيون بنسبة ٣٠٪ وتتحمل الحكومة ٧٠٪ من الاسهم وان يكون سعر السهم الواحد ١٠٠٠٠٠ الف دينار، بحيث يكون مجموع المبلغ ٣ تريليون دينار باعتبار ان تعداد نفوس العراق يبلغ قرابة ٣٠ مليون نسمة، موضحاً بانه بعث برسالة إلى رئيس الوزراء اقترح فيها ان تخصص الحكومة هذا المبلغ من فائض ميزانية عام ٢٠٠٧ للشعب العراقي، اذ سيضاف إلى رأس مال الشركة نيابة عن الشعب، وهذا يمثل حصة الشعب العراقي في رأس مال الشركة وهو ما يمثل نسبة ٣٠٪ من اسهمها. وبعد ان اكمل "بحر العلوم" حديثه فتح المجال للمناقشة وابداء الآراء والمداخلات اسهم فيها بعض الحضور، تناولت جوانب عديدة من هذا المشروع والملاحظات النقدية التي ابداها المختصون في القطاع النفطي والاقتصادي وخاصة تلك التي تتعلق بقانون "النفط والغاز" وفي معرض رده على تلك المداخلات قال: المناقشات التي جرت والملاحظات التي قيلت في هذا الموضوع هي جديرة بالتأمل والدراسة، وبالتالي فان الفكرة يجب ان لا تخرج بشكل فردي، فاذا كان هناك بعض التصورات الاقتصادية لدى الاقتصاديين، يجب ان تتبلور بعمل جماعي، ولذلك كان هدف الندوة والندوات التي تليها يعني كيف نستمع الى آراء أكثر في اكثر من مكان، وفي كل ندوة هناك توجهات مختلفة، وفي نفس المستوى من الاقتصاديين، فمنهم من هو محدث وآخر يقول لا، عندما نرى شركة النفط الوطنية قادرة فقط على توزيع الارباح لا بد من أن نخصص قسم من النفط الخام لزيادة عائديتها ويؤكد: المرحلة بحاجة إلى اغنائها فكرياً وصولاً إلى انضاج هذا المشروع،

❖العراق بحاجة إلى خمس سنوات لتوضيح معالم سياسته الاقتصادية الحيوية والمستقبلية وفي سؤال لـ (المدى) تضمن الآتي:

يعد العراق ثاني بلد في العالم من حيث الاحتياطي النفطي، وهو بالمرتبة العاشرة بالنسبة إلى خط الفقر، ألا ترى في هذا مفارقة كونية غريبة؟ فقال: صحيح، فان ما نشرته وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، خلال المدة الماضية في تقرير اسهمت فيه الامم المتحدة يمثل خارطة الحرمان في العراق، وتؤكد ان ٤٣٪ من العوائل العراقية تعاني الفقر، وهناك تقرير آخر يؤشر لمستوى الامن الغذائي ومساوئه وبالتالي، هذه مفارقة كبيرة، برزت كنتيجة واقعية، وهي واحدة من افرازات نظام ديكتاتوري حكم العراق لاكثر من ثلاثة عقود وبالتالي فانه افرز نظاماً اقتصادياً شمولياً ومن نتائجه بقاء الدولة هي المهيمنة على توجيه الشعب الذي ظل خارج لعبة العيش الكريم وها نحن نحاول بطريقة او باخرى التغلب عليها وبما يملكه العراق من احتياطي لا يتناسب مع الانتاج الحالي، ولذلك نسعى لتنفيذ مشاريع كبيرة من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي في اقرب فرصة، وكنقطة بداية يجب ان تكون هناك اطر قانونية لهذا القطاع، التي يجب ان تحظى برعاية مباشرة من قبل الدولة، ولا يمكن ان يتعامل مع القطاع النفطي مثلما هو التعامل مع القطاعات الاخرى ولدينا امل كبير في تحقيق سياسة اقتصادية قادرة على اخراج العراق من ازمته الحالية واعتقد نحن بحاجة الى مدة زمنية لا تقل عن خمس سنوات مقبلة لابراز معالم وملامح هذه السياسة الاقتصادية وبعد التقدم ببضع خطوات في مجالات الاعمار واعادة البنى التحتية وعلى هامش "الطاولة المستديرة" التقت "المدى" بعدد من الخبراء والاكاديميين المشاركين في الندوة كان اولهم الخبير النفطي والمدير العام للشركة سابقا السيد "شمخي حويط فرج" وسألناه: عملت في دولة الامارات العربية خبيراً نفطياً، ما اوجه المقارنة بين خطط الامارات التنموية بالاعتماد على الموارد النفطية، وبين الخطط المماثلة التي تعلن عنها الحكومة العراقية الحالية بين الحين والاخر؟ فقال: هناك فرق كبير في المعطيات والتصورات وخطط التنمية فبعض جوانب الاقتصاد الاماراتي يعتمد بنسبة مهمة على العوائد النفطية ومن ذلك ما يحصل في امارة "ابو ظبي" في حين ان التنمية في "دبي" لا تعتمد على النفط فقط بل تستند خططها التنموية الى الجانب الاستثماري والتجاري اما في العراق، فان لديه العديد من المصادر اهمها العنصر البشري الذي يمكن ان يسهم بدرجة كبيرة في تعزيز النمو والاعمار على اسس متينة فضلاً عن الموارد الاخرى كالزراعة والصناعة ومصادر الثروات الطبيعية كالنفط والكبريت والزئبق والغاز وغيرها.

هناك تشوهات كثيرة في الاقتصاد العراقي

ان الخطط الحالية التي تتحدث عنها الحكومة العراقية ما تزال دون الطموح وهي بحاجة الى ستراتيجية تنموية شاملة وواضحة وليس فقط وضع تصورات بغية زيادة الانتاج النفطي الذي يجب ان يكون هو المحرك لزيادة النشاطات في القطاعات الاقتصادية الاخرى وعلى الدولة ان تعمل على زيادة ترابط النشاطات الاقتصادية مع القطاع النفطي، على عكس دولة الامارات، فان قطاعها النفطي يكاد يفتقر الى نشاطات تكاملية مع القطاعات الاخرى.

لقاؤنا التالي كان مع مستشارة وزارة المجتمع المدني

الدكتورة "سلام سميسم"

وسألناه: منذ اكتشاف النفط في العراق وحتى الان لم يستفد الشعب العراقي من ثروته تلك بسبب تعاقب الديكتاتوريات والحروب اشعال الحرائق في ربوع العراق برأيك كيف يمكن حماية هذه الثروة الهائلة وابعادها عن مصالح السياسيين وتحقيق اقصى ما يمكن من الفائدة لعموم الشعب العراقي؟ فقالت: دخل النفط حيز المساومات والمفاوضات السياسية وبات ساحة للمراهنة على الوطنية والانتماء وعلامة صدقية هذا الانتماء، ومن ثم بات كل واحد منهم يعمل على استحضار موضوعة النفط والثروات العراقية وكأنها ملك لرؤاه السياسية ثم تتحول القضية الى سلسلة من المهاترات منهم مغاير تماماً لمسالة "ادارة الثروات" كادارة اقتصادية سليمة ورشيدة لتغطي عليها ادارة الارباح والمنافع الشخصية وكبقية تحصيلها والاستحواذ عليها ومن ثم الاتجاه نحو باب المصالح الخاصة والرؤية الضيقة مما ادى الى ضياع تقاليد الشفافية السياسية النافذة على السلع الاقتصادية وبالتحديد ثروات العراق الطبيعية وغير الطبيعية ومن اهمها "الثروة النفطية الوطنية"

الاستاذ يحيى الدجيلي:

اعادة الحياة لشركة النفط الوطنية مهمة اقتصادية وطنية كبيرة يستلزم منحها الدعم والاسناد الكافيين من قبل الدولة بجميع مؤسساتها وليس من قبل وزارة النفط فقط وان أي نهوض لأي من النشاطات الاقتصادية سواءا كانت في الصناعات النفطية او الصناعات الاخرى ستؤدي حتماً الى تحقيق الرفاه للمواطن العراقي.

* الخبير سهيل خير الله.

من خلال ما اعرفه عن الدستور العراقي، بان الفيدرالية غالباً ما تعنى بالجوانب الاقتصادية والداخلية والحكم المحلي، اما القضايا السيادية وثروات البلاد، فهي من اختصاص الحكومة المركزية، وحبذا لو تهمل الاخوان في اقليم كردستان بعضاً من الوقت ريثما تتم المصادقة على قانون "النفط والغاز والاستئناس برأي وزارة النفط قبل الاعلان عن الاستثمارات في القطاع النفطي.

حفاظاً على الوحدة الوطنية

*الست شفق حكمت

فكرة مساهمة الشعب برأس مال شركة النفط الوطنية، بحاجة الى دراسة جدية وبالتالي ادراك مدى تأثيرها على الاقتصاد العراقي، مع انها فكرة جيدة يتطلب تنفيذها دعماً شعبياً مناسباً. ونحن مع تشكيل شركة النفط الوطنية وان تسهم في نشاطات السوق، ومن ثم ان تكون فاعلة في تطور الصناعة النفطية في العراق.

*رئيس الباحثين الكيميائيين الدكتور (عبد الامير فنجان)

نعم، نحن نخسر ثروتنا النفطية بالترغيب او الترهيب من خلال املاءات الكتل والاحزاب السياسية، ارضاءاً للمصالح الشخصية الضيقة، متناسين ان الوطن هو لجميع العراقيين وخيراته تهمهم جميعاً، ويضيف: شكراً لكل صوت شريف يطالب بالحفاظ على الثروة النفطية وضرورة اعادة بناء العراق الجديد، وعلى التعامل بحسم في قضايا الفساد المالي والاداري في المجال النفطي، اذ ليس من المعقول ان يصبح هذا الموضوع وكأنه (تحصيل حاصل) وشكراً لمؤسسة (المدى) الوطنية على برامجها الاقتصادية الهادفة.

*الخبير (عبد العزيز حسون)

سألناه: منذ سقوط النظام السابق وحتى الآن، والعراق يعيش أزمة طاقة (مشتقات نفطية . كهرباء) كيف برأيك يمكن الخروج من هذه الازمة؟ فقال:

يمكن الخروج من هذه الازمة عندما تكون هناك سلطة قادرة على حسن الادارة وتدبير الامور، اما التصريحات التي تطلقها وزارتا "النفط والكهرباء، فقد اصبحت موضع تندر المواطنين. فهل يعقل ان تنصب كل تصريحات مسؤولي النفط حول معاناة المواطن بالقاء التبعات على وزارة الكهرباء؟ او غيرها مثلاً؟ اما وزارة الكهرباء فان امرها اكثر عجباً، فهي تلقي بالائمة على تركيا والكويت اللتين لم تزودا العراق بالوقود، ووزير الكهرباء يشكو عدم توفر الخبرات الهندسية والفنية لاعمار المنظومة الكهربائية.

*الدكتور (علي السعدي)

سألناه : ما ابرز ملاحظاتكم على قانوني "النفط والغاز . والاستثمار"؟ يمثل قانون "النفط والغاز" تشريعاً ضرورياً لأحد اهم ركائز الاقتصاد العراقي، اذ لا بد له من ان يشكل ملامحه للسنوات المقبلة، وحتما سيكون له انعكاس واضح على تشكل العراق الجديد بكل مفاصله واتجاهاته، فلا ديمقراطية متينة ومستقرة، من دون اقتصاد حيوي وناجح، وعليه يأتي هذا القانون كضرورة مرحلية تأخذ بنظر الاعتبار جميع المعطيات والحيثيات الاقتصادية في العالم وتأثيراتها على الظروف الاستثنائية في العراق.

العنصر البشري في العراق أهم المصادر التي تعزز التنمية والإعمار

اما الملاحظات التي يمكن تأشيرها على هذا القانون فهي:

مع اهمية تشجيع الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي، الا انه ينبغي حساب ارباح الشركات الاجنبية مع مجمل الناتج السنوي بغية ان لا تتحول الى عبء اضافي ونهب منظم ومقونن للثروات الوطنية.

وكذلك مقدار مساهمة تلك الشركات ورؤوس الاموال الاجنبية في رسم السياسة الاقتصادية العراقية . بمعنى هل تكون لها الكلمة الفصل في حصول أي خلاف معها؟ ومن يضع اولوية البحث والتسويق والكميات المنتجة؟ الاجابة على هذه التساؤلات يجب ان تكون وضاحة ودقيقة، أي ان لا يقر القانون المذكور تحت ضغط الظروف الراهنة.

*نائب رئيس اتحاد رجال الاعمال (باسم جميل انطون)

سألناه: هل النفط وحده كاف للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي؟

لا اعتقد بان الريع النفطي يكفي للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي، اولاً: لأن هناك مخاطر كبيرة ستترشح من الاعتماد على مصدر واحد لتمويل الموازنة العامة، خاصة ان النفط يتعرض الى دورات عديدة في ارتفاع الاسعار وانخفاضها عالمياً.

فضلاً عن تحكم الكارتل النفطي العالمي، يضاف الى ذلك المكنونات الاخرى الرافدة للاقتصاد العراقي، صناعية وزراعية وسياحية كثيرة وهائلة، يمكن ان تسهم في تنمية الاقتصاد، وكذلك امكانية الاستفادة من الفائض النفطي في تنميته وتطويره، اضافة الى ان القطاع النفطي لا يستوعب هذا الكم الكبير من القوى العاملة المندرجة ضمن اشكالية "البطالة" التي تعد احدى المعضلات الكبيرة في العراق.

*الدكتور ماجد الصوري

سألته (المدى): يسمع المواطن العراقي الآن مفردات اقتصادية جديدة، مثل "قانون النفط والغاز. الاستثمار" فالى أي مدى سيكون هذا في صالحه وهو المحاصر بكم هائل من الازمات؟

لقد صدر قانون الاستثمار وتاسيس الهيئة الوطنية للاستثمار، في تشرين الاول عام ٢٠٠٦ ، وحتى الآن تعاقب على رئاسة هذه الهيئة ثلاثة مسؤولين الا انه وللاسف الشديد، لم يتم تفعيلها بالشكل المطلوب، ان الغرض الاساسي من هذا القانون والهيئة هو جذب الاستثمار الاجنبي في المشاريع الكبيرة بشكل خاص، وتشجيع المستثمر المحلي على الاستثمار، ومن المؤكد ان انشاء المشاريع الانتاجية سواء كانت زراعية او صناعية او خدمية سيؤدي الى خفض معدل البطالة، ورفع مستوى معيشة الفرد العراقي، وفي ذات الوقت بناء القاعدة الاقتصادية في الانتاج الفعلي، وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، الا ان كل هذا بحاجة الى تهيئة متكاملة للمناخ الاستثماري في العراق، وحل المشكلات الاساسية التي يعانيها الاقتصاد العراقي والفرد العراقي، لا سيما في مجالات الكهرباء والماء والاتصالات والمواصلات، وغيرها من الخدمات التي يحتاجها الانتاج الفعلي. اما فيما يتعلق بقانون النفط والغاز، فكما هو معلوم، ان العراق يعتمد كلياً في الوقت الراهن على الموارد النفطية، ولذلك لا بد من تنظيم الاستثمار في هذا المجال على شكل قانون، ويجب الانتهاء من هذا الموضوع باسرع وقت ممكن، لان ذلك سيؤدي الى البدء بالمشاريع الاستثمارية النفطية وهذا سيفضي الى زيادة العوائد النفطية، التي ستسهم في عملية التنمية الاقتصادية في العراق، ورفع المستوى المعيشي للانسان العراقي، ان اصدار القانون لا يعني باي شكل من الاشكال عملية تطبيقية وبالطريقة الصحيحة ، اذ لا بد من فهمه ومعرفية روحية القانون والعمل على تطبيقه ومتابعة ذلك بدقة من اجل تحقيق الاهداف المنشودة من هذا القانون.